AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وأربعة عشر
(اغسطس 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الآراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وأربعة عشر (اغسطس 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

MERC

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ أمل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ رانيا نوار — قسم النشر

أ/ شيماء بكر — قسم النشر

المحرر الفني

أ/ مرفت حافظ

رئيس وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

البريد الالكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الإلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء / محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة** ؛
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة** ؛
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية "**Simplified Arabic**" وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي (**الكلام**) 13×21 سم. (Layout) والتنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث** : بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع** : يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار** ؛
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار** ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (البنك العربي الأفريقي) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة** ؛
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (+2)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (114)

	عنوان البحث		الصفحة
	الدراسات القانونية		
1	الِالتزام بالإعلام السابق على التعاقد	صفاء أحمد على	34-1
2	دور المحكمة الدستورية العليا في الإصلاح الاقتصادي كمدخل لمكافحة الفساد	ياسر جابر عبد العزيز	82-35
3	أثر الرقابة الإلكترونية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة	وليد فاروق عطية	128-83
4	المواجهة الشاملة للإرهاب((قانونيًا وأمنيًا)).	فتحي عبد الله عمران	172-129
	الدراسات السياسية		
5	دور مراكز الفكر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: الحرب الروسية– الأوكرانية أنموذجًا	نهرين جواد شرقي	228-173
6	براجماتية ردود الفعل غير التأديبية على خطابات الساسة الإسرائيليين على اليوتيوب منذ بدء عملية طوفان الأقصى	أحمد محمد عبد العال	284-229

الدراسات الاقتصادية			
7	**واقع التنوع الاقتصادي في مصر وأثره على معدلات البطالة.**	**عزيزة عبد الخالق محمد**	**350-285**
8	**رفع كفاءة وأداء الإنفاق العام في مصر بالتحول إلى نظام موازنة البرامج والأداء**	**رشاد أحمد أحمد**	**392-351**
دراسات الحضارة واللغة الأروبية القديمة			
9	**الفوينيكس والبينو بين الحضارتين اليونانية والمصرية "دراسة تحليلية مقارنة".**	**نسرين أمير سيد**	**482-393**
دراسات باللغات الأجنبية الانجليزية واليابانية			
10	**النعامل مع التحديات الأمنية:استكشاف ديناميكيات التعاون في منطقة المتوسط.**	**محمد إبراهيم حسن**	**538-483**
11	**التميز بين الرجل والمرأة في الأمثال الشعبية اليابانية**	**آلاء أحمد سيد**	**576-539**

العدد افتتاحية (114)

يسرنا أن نقدم لقرائنا الكرام العدد (114) من مجلتنا، والذي يضم باقة متميزة من الأبحاث والدراسات التي تعكس عمق التحولات المتسارعة والتحديات المتعددة التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة في مجالات القانون والسياسة والاقتصاد والثقافة.

في محور الدراسات القانونية، يستهل العدد ببحث حول الالتزام بالإعلام السابق على التعاقد، مبرزًا أهمية الشفافية في بناء علاقات تعاقدية عادلة. كما يتناول دور المحكمة الدستورية العليا في الإصلاح الاقتصادي باعتباره مدخلًا فاعلًا لمكافحة الفساد وترسيخ مبادئ العدالة الاقتصادية. ويُختتم المحور بتحليل معمّق لـ المواجهة الشاملة للإرهاب، من خلال استعراض الأطر القانونية والأمنية الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة المعقدة.

أما في مجال الدراسات السياسية، فيسلّط العدد الضوء على دور مراكز الفكر في رسم استراتيجيات الدول، من خلال دراسة حالة الحرب الروسية–الأوكرانية، إضافة إلى تحليل لخطابات الساسة الإسرائيليين عبر منصة اليوتيوب، في محاولة لفهم أعمق للتكتيكات الخطابية والديناميات السياسية المعاصرة.

وفي المجال الاقتصادي، يستعرض العدد بحثين محوريين: أولهما يتناول واقع التنوع الاقتصادي في مصر وتأثيره على معدلات البطالة، وثانيهما يناقش رفع كفاءة الإنفاق العام عبر تبني نظام موازنة

البرامج والأداء، بما يعكس سعيًا نحو تعزيز الكفاءة المالية والاستدامة الاقتصادية.

ويولي العدد اهتمامًا خاصًا بـ التراث الفكري الإنساني، من خلال دراسة مقارنة فريدة بين رمزي الفوينيكس والبينو في الحضارتين اليونانية والمصرية، كمدخل لفهم الرمزية الثقافية المشتركة بين الحضارات. ويُختتم العدد بقراءة أنثروبولوجية في الدراسات اليابانية، عبر دراسة تُحلل التمييز بين الرجل والمرأة في الأمثال الشعبية اليابانية، بما يكشف عن البُنى الثقافية والاجتماعية العميقة للمجتمع الياباني.

إننا نأمل أن يُسهم هذا العدد في إثراء النقاش الأكاديمي، ويوفّر إضافة معرفية نوعية للباحثين والمهتمين بقضايا الساعة، بما يعزز من فهمنا لواقعنا ويستشرف آفاق المستقبل.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات الاقتصادية

www.mercj.journals.ekb.eg

واقع التنوع الاقتصادي في مصروأثره على معدلات البطالة.

The reality of economic diversification in Egypt and its impact on unemployment rates

عزيزة عبد الخالق محمد هاشم

مدرس قسم الاقتصاد – كليه التجارة – جامعه عين شمس.

Aziza Abdel Khaliq Mouhamed Hashem

Lecturer Economic department– faculty of business

Ain shams university

dr.azizahashem2014@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

المُلخص:

يُعد التنوع الاقتصادي أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدول لعدة أغراض؛ منها: رفع معدلات النمو الاقتصادي بالاعتماد على عدة مصادر تجنبًا لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر قليلة والتعرض للتقلبات الاقتصادية. وكذلك خلق فرص عمل جديدة في أنشطة حالية أو جديدة لمختلف المهارات والتخصصات بما يسهم في خفض معدلات البطالة.

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التنوع الاقتصادي في مصر لمعرفة حجمه واتجاهه من خلال عدة مقاييس ومؤشرات مختلفة، كذلك دراسة أثر التنوع الاقتصادي على معدل البطالة في مصر لتحديد وقياس العلاقة بين التنوع الاقتصادي والبطالة خلال الفترة (1991–2020) من خلال نموذج إحصائي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (Auto Regressive Distributed Lag Model)؛ حيث هو النموذج الأنسب للدراسة باستخدام برمجية EVIEWS 12. وقد حُصل على بيانات النموذج الإحصائي من قاعدة بيانات البنك الدولي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتفاع في درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية؛ حيث يعتمد الاقتصاد في مصر على العديد من القطاعات الاقتصادية. وإن لم تختلف درجة التنوع بصورة كبيرة خلال فترة الدراسة (1991–2020). كما أوضحت الدراسة التطبيقية أن معدل البطالة يرتبط طرديًا مع مؤشر تركز الصادرات ومؤشر التركز الاقتصادي للأنشطة؛ أي تنخفض البطالة مع انخفاض درجة تركز الصادرات والأنشطة الاقتصادية؛ أو بمعنى آخر زيادة درجة تنوعهم؛ مما يعني أن هناك علاقة معنوية عكسية بين درجة التنوع الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي– البطالة– البطالة في مصر.

Abstract

Economic diversification is one of the economic development strategies followed by countries for several purposes, including raising economic growth rates by relying on several sources to avoid the risks of relying on one or a few sources and exposure to economic fluctuations. As well as creating new job opportunities in existing or new activities for various skills and disciplines, which contributes to reducing unemployment rates .

The study aimed to analyze the reality of economic diversification in Egypt to know its size and trend through several different measures and indicators, as well as to study the impact of economic diversification on the unemployment rate in Egypt to determine and measure the relationship between economic diversification and unemployment during the period (1991-2020) through a statistical model based on the self-regression model for slowed distributed time gaps ARDL (Auto Regressive Distributed Lag Model), where it is the most appropriate model for the study using EVIEWS 12 software. The statistical model data was obtained from the database of the International Bank.

The study found that there is a rise in the degree of diversity of economic activities, as the economy in Egypt depends on many economic sectors. Although the degree of diversity did not differ significantly during the study period (1991-2020). The study also showed that the unemployment rate is directly related to the export concentration index and the economic concentration index of activities, i.e. unemployment decreases with a decrease in the degree of concentration of exports and economic activities, in other words, an increase in the degree of their diversity, **which means that there is an inverse moral relationship between the degree of economic diversity and the unemployment rate in Egypt during the period of the study.**

Keywords: economic diversity- unemployment- Egypt

المقدمة:

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه عملية زيادة أنواع ونطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وكذلك خلق فرص جديدة في الأنشطة الاقتصادية؛ أي توسيع قاعدة الإنتاج؛ وبالتالي تخفيض حجم اعتماد الاقتصاد على نشاط اقتصادي واحد في تحقيق زيادة في الناتج المحلي وتحقيق نتائج اقتصادية مرغوبة من الدول المختلفة؛ فتنويع مصادر زيادة الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية هو ما تسعى إليه الدول النامية.(علال، 2021، ص503).

ويُعد زيادة عدد فرص العمل المتاحة داخل الدولة نتيجة التوسع والتشابكات القطاعية؛ مما يقلل من معدلات البطالة ويكافح الفقر أحد أهداف التنوع الاقتصادي. (حسين، 2018، ص 118) وبالنظر إلى معدلات البطالة في مصر نجدها تتأرجح صعودًا وهبوطًا حول معدل 9.5 % في المتوسط خلال فترة الدراسة، وتختلف حسب السن، والنوع، والدراسة، وكذلك المنطقة الجغرافية[1].

وتتناول الدراسة الفترة (1991–2020)؛ حيث بدأت مصر عام 1991 تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكان هدفه علاج المشاكل التي يعاني منها الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي. وتقوم الدراسة على الإجابة عما يلي:

– ما هي درجة التنوع الاقتصادي في مصر؟ وهل تغيرت خلال فترة الدراسة؟

- هل هناك ارتباط بين التنوع الاقتصادي ومعدلات البطالة في مصر خلال فترة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

- دراسة مفهوم وأهداف ومؤشراته ومستويات التنوع الاقتصادي.
- تحليل واقع التنوع الاقتصادي في مصر لمعرفة حجمه واتجاهه.
- دراسة أثر التنوع الاقتصادي على معدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة لتحديد وقياس العلاقة بينهما.

فرضيه الدراسة: تقوم الدراسة على إثبات صحة أو خطأ الفرضية التالية:

هناك علاقة معنوية عكسية بين التنوع الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

خطه الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة:

- المبحث الأول: يدرس الإطار النظري للتنوع الاقتصادي والبطالة.
- المبحث الثاني: يستعرض التنوع الاقتصادي والبطالة في مصر.
- المبحث الثالث: يتناول الدراسة التطبيقية لتقدير دالة العلاقة بين التنوع الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر.

الدراسات السابق: قامت العديد من الدراسات بتناول التنوع الاقتصادي أو علاقته مع معدل البطالة، ومنها:

- دراسة (Izraeli & Murphy, 2003) أثر التنويع الصناعي على البطالة ونصيب الفرد من الدخل؛ فقد يوفر التنويع شكلًا من أشكال تأمين العمل للولايات خلال فترات الانكماش الدوري. واستخدمت الدراسة نموذج قياسي من خلال مجموعتين من البيانات panel data لـ 17 ولاية خلال فترة 38 عام، وأظهرت أن هناك ارتباط قوي موجود بين التنوع الصناعي وانخفاض البطالة.

- دراسة (Chiang, 2009) تختبر العلاقة بين التنوع الصناعي ومعدل البطالة في 23 مدينة في تايوان خلال الفترة (1982–2004)، واستخدمت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام panel data ، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين التنوع الصناعي ومعدل البطالة؛ حيث تزيد البطالة في فترات الازدهار الاقتصادي، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية.

- وتناولت دراسة (البنداري، 2010) العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في مصر من خلال المنهج التحليلي والإحصائي باستخدام نموزج انحدار متعدد خلال الفترة من 1990–2010، واستخدمت رأس المال البشري، ومعدل نمو الناتج المحلي، ونسبة الاستثمار المحلي والأجنبي للناتج المحلي كمتغيرات مستقلة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات معنوية ضعيفة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

- ودراسة (Esanov, 2012) لمعرفة محددات التنوع الاقتصادي والتنوع التصديري تناولت بيانات 100 دولة، وعلى مستوى آخر تناولت الدول الغنية بالموارد. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي للبيانات وتوصلت إلى أن فعالية الحكومة والحصول على مياه نظيفة وبنية تحتية جيدة والاستثمار والإنفاق الحكومي تزيد من التنوع الاقتصادي، وحجم الناتج المحلي الإجمالي معنوي، بينما معدل نموه غير معنوي. كما أن الاقتصادات بعد وصول النمو لحد معين تزيد التخصص، ووفرة الموارد تضر بتنوع الصادرات.

- أما دراسة (Owan et al., 2020)؛ فقد تناولت أثر تنوع الاقتصاد على النمو الاقتصادي في نيجيريا، واستخدمت الصادرات غير النفطية للدلالة على تنوع الصادرات والناتج المحلي غير النفطي للدلالة على تنوع الناتج المحلي خلال الفترة من 1981–2016. واستخدمت المنهج القياسي بطريقة المربعات الصغرى OLS

للبيانات، وتوصلت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي يؤثر إيجابيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي وسعر الصرف له علاقة عكسية معنوية، بينما الصادرات غير النفطية والاستثمار أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ولكن غير معنوي.

- واختصت دراسة (Udeh et al., 2021) بالاقتصاد النيجيري؛ حيث يعتمد على النفط كمصدر دخل أساسي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي للبيانات ودراستها. وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التنويع في قطاعات الاقتصاد الأخرى والنمو الاقتصادي المستدام.

وتختلف الدراسة الحالية عما سبق من الدراسات السابقة في أنها تتناول دراسة درجة التنوع الاقتصادي وليس التنوع الصناعي، وكذلك وأثره على معدلات البطالة وليس على النمو الاقتصادي، كما أن تطبيق الدراسة على مصر فقط ويمتد من بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1991 حتى 2020 (أحدث بيانات متاحة).

المبحث الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي والبطالة.

أولًا– التنوع الاقتصادي:

1- مفهوم التنوع الاقتصادي:

تختلف استراتيجية التنمية للدول باختلاف الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وكذلك الوضع الاقتصادي وإمكانات التنمية لديها، ويُعد التنويع الاقتصادي أحد استراتيجيات التنمية التي تتبعها الدول للتحول من الاعتماد على مصدر واحد إلى عدة مصادر (العمري، 2018، ص 159) بهدف تحقيق معدل أعلى من الدخل القومي والتنمية الاقتصادية لما له من مميزات أهمها تجنب مخاطر الاعتماد على مورد وحيد للتنمية. (حسين، 2018، ص 117)

ويعرف التنوع الاقتصادي على أنه "عملية زيادة أنواع ونطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وكذلك خلق فرص جديدة في الأنشطة الاقتصادية؛ أي توسيع قاعدة الإنتاج، وذلك بهدف زيادة حجم الإنتاج وتوفير فرص عمل. وبالتالي تخفيض حجم اعتماد الاقتصاد على نشاط اقتصادي واحد في تحقيق زيادة في الناتج المحلي وتحقيق نتائج اقتصادية مرغوبة من الدول المختلفة؛ فتنويع مصادر زيادة الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية هو ما تسعى إليه الدول النامية". ويرتبط مفهوم التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي؛ حيث إن زيادة درجة التنويع في القطاعات والأنشطة الاقتصادية يزيد من الناتج الإجمالي للدولة (علال، 2021، ص 503، 504)

وتربط تعاريف أخرى التنوع الاقتصادي بالصادرات السلعية؛ حيث "يُعد تنويع هيكل الصادرات السلعية أحد أنواع التنويع الاقتصادي وإن كان تنويع الصادرات يأتي من تنويع الإنتاج نفسه" (حسين، 2018، ص 118)؛ أي أن "التنويع الاقتصادي هو الخروج من سيطرة قطاع معين على الإنتاج المحلي من خلال تنويع مصادر الإنتاج في القطاعات المختلفة" (علال، 2021، ص 505).

"التنوع الاقتصادي أمر حيوي للنمو الاقتصادي طويل الأجل، وعندما يعتمد الاقتصاد على الزراعة ووفرة الموارد الطبيعية في تحقيق النمو طويل الأجل كما في الدول النامية؛ فإن ذلك يمثل تحديًا لتلك الدول في ظل تقلبات أسعار هذه المواد وعدم كفاءة تخصيص الموارد"، وبالتالي وجود الموارد الطبيعية في هذه الدول يضر بالاقتصاد الكلي ويزاحم قطاع التصنيع بها.(Esanov, 2012)

ومما سبق يمكننا تعريف التنوع الاقتصادي بأنه تعدد في أنواع الأنشطة الاقتصادية وتوسع في أعدادها لتنويع هيكل الإنتاج والصادرات بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2- دوافع وأهداف التنوع الاقتصادي:

إن خلق قاعدة إنتاجية واسعة وتقليل الاعتماد على منتجات محددة بذاتها له عدة دوافع؛ هي:

i. زيادة حجم الإنتاج القومي واستقراره أمام تقلبات الاقتصاد العالمي ودفع عجلة التنمية.

ii. خلق فرص تصديرية أوسع وزيادة عدد الشركاء التجاريين للدولة.

iii. زيادة عدد فرص العمل المتاحة داخل الدولة نتيجة التوسع والتشابكات القطاعية؛ مما يقلل من معدلات البطالة ويكافح الفقر. (حسين، 2018، ص 118)

iv. تحسين أداء الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام.

v. مواجهه تقلبات النشاط الاقتصادي وحدوث أزمات عالمية (العمري، 2018، ص 159).

vi. تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة الاعتماد على منتج واحد في الإنتاج أو الاعتماد على عدة منتجات تصديرية محدودة؛ مما يجعل الدولة أكثر عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار.

vii. تقليل أخطار تركيز الاستثمارات في عدد محدود من الاستثمارات تعتمد على الموارد الطبيعية قد تتأثر بتقلبات الأسواق؛ مما يضر بعوائد الاستثمار.

viii. توسيع قاعدة إيرادات الدولة مع تنويع مصادر هذه الإيرادات وكذلك استقرارها. (مروة، 2017، ص 44)

3- **مستويات التنوع الاقتصادي:** للتنوع الاقتصادي مستويين أساسيين؛ هما:

i. تنوع قاعدة الإنتاج: وهو توسيع القاعدة الإنتاجية بزيادة القطاعات الصناعية غير معتمدة على الموارد الطبيعية، أو بمعنى آخر زيادة التصنيع؛ وبالتالي إعادة توزيع الموارد، وقد يكون ذلك التوسع أفقي أو رأسي على مستوى القطاعات والأنشطة.

ii. تنوع الصادرات والواردات: يقصد بتنويع الصادرات زيادة أصنافها، وذلك لا يعني زيادة أنواع المواد الخام المصدرة؛ وإنما يعني زيادة درجة تصنيعها؛ فبدلًا من أن تكون مادة خام تصبح معالجة ومجهزة أو تصبح نصف مصنعة، كما يشير إلى تغيير نصيب السلع في المزيج الحالي للصادرات وتقديم منتجات جديدة في سلة الصادرات. وتنويع الصادرات مهم للدولة لتحافظ على دخلها من التصدير حال تعثر تصدير بعض المنتجات لأي سبب فتقوم باستبدالها بمنتجات أخرى. أما تنويع الواردات؛ فيكون على عكس الواردات بتقليل أنواعها؛ حيث إن التنوع في الواردات يؤثر على التنمية. (صبرينه، 2020، ص 6، 7)

يتحقق التنوع الاقتصادي من خلال سياستين متنافستين؛ هما: سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة التصنيع بغرض التصدير. وتهدف سياسة الإحلال محل الواردات تحفيز الصناعات المحلية لتحل محل المنتجات المستوردة من الخارج. أما التصنيع بغرض التصدير يهدف إلى تسريع عملية التصنيع وفتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية ومساندة القطاعات التصديرية (Esanov, 2012).p4؛ أي أن التنوع التصديري أحد طرق تحقيق التنوع الاقتصادي.

كما تلعب التجارة الدولية دور أساسي في اقتصاديات الدول النامية؛ حيث توجه جهودها لزيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي، إن كانت تواجه قيودًا منها صغر حجم الصادرات وانخفاض تنوعها، كما أنها أساسًا مواد أولية خام تتمتع بأسعار منخفضة نسبيًا مقارنة بأسعار المنتجات المصنعة.p21 (Tesfay, 2016).

حققت الاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا نجاحًا اقتصاديًا كبيرًا في مجال تشجيع الصادرات وعملت على خلق حوافز للتأثير الغير مباشر في سلوك المنشآت الاقتصادية، وذلك بخلاف دول أمريكا اللاتينية في السبعينيات والتي تبنت سياسة إحلال الواردات، واعتمدت على التدخل الحكومي في الاقتصاد. Esanov, (2012) P5

بالإضافة إلى ما سبق؛ فهناك مستويات أخرى للتنويع؛ هي:

- تنويع الأسواق: ويرتبط تنويع الأسواق بتقليل أخطار الاعتماد على الطلب من سوق واحد، ففي حال انخفاضه يمكن تعويضه بأسواق أخرى للحفاظ على معدل الواردات.

- تنويع مصادر الإيرادات العامة: وهو مرتبط بتنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات؛ فهما يُعدان الوعاء الأساسي للضرائب.

- تنويع الأصول: ففي تقرير البنك الدولي 2011 اقترح طريقة لتقييم الأصول تعتمد على تقسيمها إلى الموارد الطبيعية، وهي: الأرض والموارد المرتبطة بها، والموارد المنتجة من رأس مال مادي، وبشري، واجتماعي، والموارد غير الملموسة، وهي: المؤسسات الوطنية والقانون. (صبرينه، 2020، ص 6، 7)

4- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات تدلل على درجة التنوع الاقتصادي داخل الدولة، هي:

i. درجة التغير الهيكلي: وهي نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تغير هذه المساهمة مع مرور السنوات، وكذلك معدلات النمو الحقيقي لتلك المساهمات.

ii. درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي: فارتفاع درجة الاستقرار تدل على تنويع مصادر الناتج وعدم الاعتماد على مصدر أو عدة مصادر بعينها.

iii. تطور حجم العمالة في القطاعات المختلفة: يعبر حجم العمالة في القطاع عن حجم القطاع والتغير فيه.

iv. نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي: فمع زيادة درجة التنوع ترتفع مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية. (حسين، 2018، ص 119)

v. نسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات الكلي؛ حيث انخفاض هذه النسبة يدل على التنوع الاقتصادي (هدى، 2019 ص 9)

vi. مؤشرات إحصائية: لقياس درجة التركز، أو بمعنى آخر التنويع الاقتصادي بصورة أكثر دقة وإمكانية إجراء المقارنات بين الدول أو بين السنوات المختلفة للدولة نفسها هناك مؤشرات إحصائية، هي:

a. مؤشر هيرفندال–هيرشمان Herfindal–Hirshman:

وهو من أكثر المؤشرات شيوعًا لقياس حجم التركز concentration index وله عدة مجالات في الاستخدام؛ حيث يستخدم لقياس درجة عدم التركز أو التنوع الاقتصادي في الإنتاج ما بين الإنتاج النفطي وغير النفطي أو الصادرات السلعية وتوزيعها أو الإيرادات الحكومية ما بين الإيرادات النفطية وغير النفطية؛ أي أنه غير قاصر على قياس تركز ما بعينه. وأخذ الصيغة التالية:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: N عدد النشاطات؛ xi ناتج النشاط i ؛ X الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح؛ حيث يشير الصفر إلى التنوع الكامل في الاقتصاد بمعنى تساوي نسبة مشاركه كل القطاعات في الناتج القومي، بينما يشير الواحد الصحيح إلى انعدام التنوع أو التركز الاقتصادي بمعنى تركز الإنتاج في نشاط اقتصادي واحد، وكلما اقتربت درجة المؤشر من الصفر؛ كانت درجة التنويع كبيرة وقوية والعكس صحيح؛ أي أن القيمة المرتفعة للمؤشر تدل على ضعف وتركز الاقتصاد. (هدى، 2019 ص 9).

b. مؤشر تنوع الصادرات:

ويقيس انحراف حصة الصادرات السلع الرئيسة لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية. وأخذ الصيغة التالية:

$$D_I = \frac{\sum_I |H_{IJ} - H_I|}{2}$$

حيثHij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j

: Hi تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

تتراوح قيمة المؤشر بين صفر والواحد الصحيح؛ فكلما اقتربت القيمة من الصفر؛ زادت درجة تنوع الصادرات، وقيمة الواحد الصحيح تدل على تركز تام للصادرات المحلية، أما الصفر فيدل على تطابق هيكلي الصادرات المحلية والعالمية. (مروة، 2017، ص 49، 50).

وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارةUNCTAD بهدف تحديد الدول الأقل نموًا، معيار لتنوع الاقتصاد تكون من أربعة عناصر؛ هي :مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إسهام العمل في الصناعة، مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء مقدار التركز في الصادرات. (مروة، 2017، ص 46).

5- محددات التنويع الاقتصادي:

تتعدد العوامل التي تؤثر في درجة التنويع الاقتصادي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

i. الحكومة: وهي التي تقوم باتخاذ القرارات ومنح السلطات والتحقق من الأداء، وهي التي يمكنها العمل على زيادة التنويع الاقتصادي أو تقليله من خلال السياسات الاقتصادية، وتحرير التجارة، ودعم المنافسة، وتشجيع الاستثمار.

ii. القطاع الخاص: وهو يُعد شريك في التنمية الاقتصادية في ظل سياسات التحرر الاقتصادي التي تتبعها الدول النامية، وترتبط مشاركة القطاع الخاص بما تتيحه له الحكومة من فرص ومجالات في القوانين والقرارات التي تتخذها وما تسهله له من معوقات. (علال، 2021، ص 506).

iii. الاستثمار الأجنبي المباشر: إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص التنوع الاقتصادي؛ فهو يؤثر في مختلف القطاعات وإن اختلف التأثير من قطاع لآخر

iv. العوامل الهيكلية: وتضم عدد السكان ورأس المال البشري والمؤسسات بالدولة، وهي تعمل على زيادة التنوع الاقتصادي؛ فزيادة عدد السكان يضمن أسواق لبيع المنتجات ورأس المال البشري يضمن وجود عمالة مدربة تسمح بدخول الأنشطة عالية التكنولوجيا والمعرفة والتحول إلى المجالات صديقة البيئة. (العمري، 2018، ص 61).

v. الموارد الطبيعية: وهي من أهم المتغيرات التي تساعد على زيادة الإنتاجية والتنويع الاقتصادي وإن كانت درجات الرفاهية ترتبط بكفاءة استخدام هذه الموارد وليس في وجودها. (علال، 2021، ص 505).

لنجاح سياسة التنويع الاقتصادي يجب أن يتوافر مجموعة من الخدمات الأساسية؛ مثل: التعليم، والتدريب، والصحة، بالإضافة إلى البنية التحتية بأشكالها المختلفة، وقد تعتمد سياسة التنويع الاقتصادي على استراتيجية إحلال الواردات من خلال الاهتمام بتصنيع المنتج المستورد وزيادة الأنشطة الاقتصادية التي تعمل على توفيره، أو من خلال استراتيجية تشجيع الصادرات وإقامة أنشطة اقتصادية جديدة تساعد على زيادة التصدير ودعمها لبناء ميزة تنافسية لها في السوق العالمية. (علال، 2021، ص 506).

ثانيًا- البطالة في الفكر الاقتصادي:

كانت البطالة لعقود طويلة من أكثر الموضوعات التي تشغل الاقتصاديين وصناع القرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتأتي البطالة نتيجة اختلال سوق العمل وعدم توازن جانبيه والتي يؤثر عليها رغبات ومتطلبات العاملين وأصحاب الأعمال وكذلك قوانين وسياسات الدولة المتعلقة بالتشغيل. وتنطوي البطالة على آثار سلبيه وخسائر مادية للفرد والمجتمع؛ حيث يُعد ضياع مورد من موارد الإنتاج الممكن استغلالها وهي تكلفة على المجتمع. (عبدا لقادر، 2018، ص 150).

تعرضت النظريات الاقتصادية إلى تحليل أسباب البطالة وسبل علاجها وهو ما اختلف عليه الكلاسيكيين و"كينز" فمن ناحية أنكر الكلاسيك وجود البطالة بسبب أن قوى السوق تعمل على توازن الاقتصاد بشكل تلقائي؛ فالنظام الرأسمالي هو نظام تشغيل كامل متوازن دائمًا، ووجود بطالة به أمر عارض يزول بفعل جهاز الثمن وهو حالة

مؤقتة يعود بعدها الاقتصاد للتشغيل والتوازن الكامل. أما "كينز"؛ فقد ذكر أن الطلب هو ما يخلق العرض وعدم وجود طلب كافي يجعل الطلب يستقر عند مستوى تشغيل دون التشغيل الكامل، وتظهر البطالة عندما يكون مستوى التشغيل دون التشغيل الكامل وهو أمر دائم الحدوث وليس عارض. (الجابوري، 2007، ص 245، 246).

أما النيو كلاسيك فلم يعطوا أهمية كبيرة للبطالة لإيمانهم بالتشغيل الكامل للموارد(البنداري، 2010)، ومن وجهه نظر النقديين؛ فإن السياسة النقدية التوسعية تسهم في خفض معدلات البطالة، ولكن لا يستمر ذلك؛ حيث ينتهي مع تحقيق فائض في الإنتاج، كما أنها تسبب التضخم (الجابوري، 2007).

ثالثًا– العلاقة بين التنوع الاقتصادي والبطالة في الفكر الاقتصادي:

كانت الآثار الاقتصادية للتنوع موضع اهتمام الاقتصاديين لفترة طويلة. ويمكن النظر إلى تأثيرات التنوع على البطالة من خلال نظريتين؛ وهما: نظرية المحفظة، ونموذج سولو للنمو الاقتصادي.

1- نظرية المحفظة؛ وهي نظرية يكثر استخدامها في مجال الأوراق المالية، وتنص على أنه يمكن تقليل المخاطر من خلال تنويع الاستثمار عبر الأصول والأوراق المالية وتكوين محفظة متنوعة. وبالتطبيق على الأنشطة الاقتصادية؛ فهي تعني أن المناطق المتنوعة في الأنشطة الاقتصادية تواجه أخطار أقل (أخطار الأزمات الاقتصادية وتقلبات الأسواق العالمية)، وكذلك معدلات بطالة أقل؛ لأن تقلباتها تكون أقل حدة. وهي تشير إلى الدورة الاقتصادية؛ فالدورات الاقتصادية تسبب المخاطر وعدم التأكد، وترتبط البطالة الدورية بالدورات الاقتصادية؛ حيث تزيد البطالة الدورية في فترات الركود. وبالتالي فإن المناطق المتخصصة في أنشطه اقتصادية محددة تعاني من البطالة

بصورة أكبر من المناطق المتنوعة اقتصاديًا؛ أي أن مؤشر التخصص يرتبط إيجابيًا مع معدل البطالة؛ (أي كلما زاد التخصص؛ ارتفع معدل البطالة). (Chiang, 2009)

2- نموذج سولو؛ ويستخدم العمالة وتراكم رأس المال والتغير التكنولوجي لشرح النمو الاقتصادي في المدى الطويل. ويفترض أن الإنتاج دالة تربط المدخلات من عمالة ورأس مال بالمخرجات؛ حيث المدخلات قابلة للإحلال محل بعض. ويبقى التقدم التكنولوجي هو العامل المفسر للنمو على المدى الطويل وهو مستقل عن العوامل الأخرى. ويوضح النموذج أن الادخار يزيد من معدل نمو المخرجات، بينما الزيادة في قوة العمل له أثر معاكس على النمو، وقد تم انتقاد النموذج؛ حيث لم يوضح مصدر التغير التكنولوجي.(Owan et al., 2020)

المبحث الثاني: واقع التنوع الاقتصادي والبطالة في مصر.

أولًا- واقع التنوع الاقتصادي في مصر:

عانى الاقتصاد المصري مع نهاية فترة الثمانينيات من عدة مشاكل اقتصادية جراء السياسات الاقتصادية المتبعة في الفترات السابقة. من أهم المشاكل عجز الموازنة العامة، وارتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى مشكله الديون الخارجية؛ مما دفع الاقتصاد المصري في بداية التسعينيات إلى توقيع اتفاقية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1991، وقد طُبق على عدة مراحل امتدت إلى الألفيات من القرن الماضي بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية وتحسين أداء الاقتصاد المصري.

يتكون البرنامج من جزئين: الأول؛ برنامج التثبيت لضبط جانب الطلب الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية، والثاني؛ برنامج التكيف الهيكلي لضبط جانب

العرض الكلي من خلال إصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام (البنداري، 2010). كما تعرض الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة إلى متغيرين آخرين كان لهما أيضًا تأثير؛ هما: الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتغيرات السياسية عام 2011.

يُعد رفع معدل النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية لكل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية. وقد تذبذب معدل النمو الاقتصادي السنوي ارتفاعًا وانخفاضًا منذ1990 مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ حيث سجل عام 1996 نموًا 5%. وكان في أقل قيمة له أعوام: 1991 بلغ 1.12% في بداية تطبيق البرنامج وعام 2002 بقيمة 2.39% وعام 2011 بقيمة 1.76% بسبب التغيرات السياسية التي شهدتها مصر. كما انخفض عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية بعد أن حقق عام 2008 أعلى معدل 7.15%. ووصل إلى 3.57% عام 2020[2].

وسنتناول فيما يلي مؤشرات التنوع الاقتصادي في مصر منذ بداية التسعينيات حتى عام 2020.

1- <u>درجة التغير الهيكلي واستقرار الناتج المحلي الإجمالي:</u>

الأنشطة الاقتصادية	1993/1994	1998/1999	2002/2003	2007/2008	2012/2013	2016/2017	2019/2020

ية									
الزراعة والصيد	%6.51	1	%6.96	1	%6.55	1	%3.57	1	1
الكهرباء	%70.07	1	%81.80	1	%76.35	1	%40.58	1	0
التشييد والبناء	%07.38	5	%80.64	5	%35.71	4	%58.04	4	6
نقل ومواصلات وتخزين	%68.84	6	%84.92	6	%92.66	4	%20.68	4	4
الات صالات	%00.00	0	%00.95	0	%95.36	2	%68.84	3	3
قناة السويس	%14.43	4	%43.78	2	%78.24	1	%69.95	3	2
تجارة الجملة والتجزئة	%6.65	1	%7.39	1	%2.07	1	%0.44	1	1

ية		
الزراعة والصيد	%1.66	1
الكهرباء	%71.30	1
التشييد والبناء	%71.64	4
نقل ومواصلات وتخزين	%66.04	4
الات صالات	%36.84	2
قناة السويس	%24.95	1
تجارة الجملة والتجزئة	%3.85	1

ية		
الزراعة والصيد	%4.60	1
الكهرباء	%30.40	1
التشييد والبناء	%64.58	4
نقل ومواصلات وتخزين	%04.20	4
الات صالات	%84.68	1
قناة السويس	%95.69	3
تجارة الجملة والتجزئة	%1.10	1

ية		
الزراعة والصيد	%3.57	1
الكهرباء	%40.76	1
التشييد والبناء	%58.35	4
نقل ومواصلات وتخزين	%20.92	4
الات صالات	%68.95	1
قناة السويس	%69.78	2
تجارة الجملة والتجزئة	%0.44	1

ية		
الزراعة والصيد	%6.55	1
الكهرباء	%76.35	1
التشييد والبناء	%35.80	5
نقل ومواصلات وتخزين	%92.84	6
الات صالات	%95.00	0
قناة السويس	%78.43	2
تجارة الجملة والتجزئة	%2.07	1

ية		
الزراعة والصيد	%6.96	1
الكهرباء	%81.80	1
التشييد والبناء	%80.64	5
نقل ومواصلات وتخزين	%84.68	6
الات صالات	%00.00	0
قناة السويس	%43.14	4
تجارة الجملة والتجزئة	%7.39	1

ية		
الزراعة والصيد	%6.51	1
الكهرباء	%70.07	1
التشييد والبناء	%07.38	5
نقل ومواصلات وتخزين	%68.84	6
الات صالات	%00.00	0
قناة السويس	%14.43	4
تجارة الجملة والتجزئة	%6.65	1

ية		
الزراعة والصيد	**%1.47**	1
الكهرباء	**%16.71**	1
التشييد والبناء	**%38.71**	5
نقل ومواصلات وتخزين	**%67.66**	4
الات صالات	**%12.36**	2
قناة السويس	**%49.24**	2
تجارة الجملة والتجزئة	**%3.85**	1

الوساطة المالية	.64%	3	.30%	4	.96%	5	.89%	3	.32%	3	%92.	3	**%87.**	**3**
التأمين والتأمينات	.13%	0	.16%	0	.60%	2	.74%	3	.59%	3	.78%	0	**.77%**	**0**
المطاعم والفنادق	.47%	1	.38%	1	.12%	1	.13%	2	.17%	4	.89%	1	**.31%**	**2**
الأنشطة العقارية	.84%	1	.85%	1	.87%	1	.85%	3	.57%	2	%0.48	2	**%0.47**	**1**
المرافق (مياه وصرف صحي)	.33%	0	.40%	0	.44%	0	.42%	0	.36%	0	.59%	0	**.58%**	**0**
الحكومة العامة	.24%	7	.78%	7	.96%	7	.00%	9	%0.30	9	.83%	1	**.72%**	**8**
التعليم والصحة وخدمات أخرى	.60%	7	.79%	7	.39%	7	.08%	3	.85%	4	.06%	3	**.06%**	**5**

جدول رقم (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1994/1993 -2020/2019) سنوات مختارة.

حسبت الأرقام بمعرفة الباحثة- المصدر: كتاب الإحصاء السنوي- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر. أعداد متفرقة.

شملت الأنشطة الاقتصادية في مصر أنشطة إنتاجية وخدمية مختلفة تجاوزت العشرون نشاطًا حسب التقسيم الأخير، وبتحليل التركيب الهيكلي للقطاعات الاقتصادية

حسب حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من عام 1994/1993 حتى 2020/2019 كما في الجدول رقم (1) نجد أن:

a. يعتمد الاقتصاد المصري في تحقيق الناتج المحلي عام 1994/1993 على أربعة قطاعات أساسية؛ هي على الترتيب: الصناعة والتعدين، ثم تجارة الجملة والتجزئة، ثم الزراعة والصيد، ثم البترول ومنتجاته. وتمثل إجمالي مساهمة هذه القطاعات الأربعة معًا حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي، انخفضت خلال الفترة تدريجيًا لتصل إلى 51.4% عام 2020/2019 وإن ظلت بترتيب نسبة المساهمة نفسه.

b. تتقارب نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة بشكل كبير في بداية الفترة، إلا أن مساهمة قطاع الزراعة انخفضت خلال الفترة لتصل إلى 11.47% في نهايتها، وهي أعلى نسبة انخفاض بين القطاعات الاقتصادية. وذلك بخلاف قطاع الصناعة والتعدين الذي زادت مساهمته لتصل إلى 24.15% عام 2013/2012، ثم تنخفض إلى 18.122% عام 2020/2019 , وهي أعلى من بداية الفترة ب1.38% فقط، ولكن ظل القطاع الأول من حيث نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة.

c. يأتي في المركز الثالث تجارة الجملة والتجزئة برغم تذبذب مساهمتها خلال فترة الدراسة وانخفاضها في نهايتها من 16.65% إلى 13.83%.

d. انخفضت نسبة مساهمة قطاع البترول ومنتجاته خلال التسعينيات وعاودت الارتفاع في الألفيات لتصل إلى 7.98% برغم انخفاضها عن بدايتها؛ حيث كانت 10.27%.

e. لم يمثل قطاع الأنشطة العقارية نسبة مساهمة تذكر في بداية الفترة 1.84%، ثم ارتفعت في الثلث الأخير من الفترة بأعلى نسبة زيادة على الإطلاق لتصل إلى 10.47%؛ أي زادت عن مساهمة قطاع البترول.

f. القطاعات التي زادت نسبة مساهمتها في نهاية فترة الدراسة، ولكن بنسب لا تتعدى 1.5%، هي على الترتيب: الحكومة العامة، الصناعة والتعدين، التشييد والبناء، المطاعم والفنادق، أما الأنشطة العقارية كان أعلى زيادة ب8.63%. أما القطاعات التي انخفضت نسبة مساهمتها وذلك بنسب لا تتعدى 3% هي على الترتيب: تجارة الجملة والتجزئة، التعليم والصحة، البترول ومنتجاته، النقل والمواصلات، الكهرباء، أما الزراعة والصيد كان أعلى انخفاض ب5.04%.

يتضح مما سبق أن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة تغيرت بدرجة طفيفة سواء بالزيادة أو النقصان باستثناء قطاع الأنشطة العقارية بالزيادة، وقطاع الزراعة والصيد بالنقصان؛ مما يدل على عدم تغير حجمها، وبالتالي عدم تغير درجة التنوع الاقتصادي إلا بنسبة ضئيلة.

2- تطور حجم العمالة في القطاعات المختلفة:

يعبر حجم العمالة في الأنشطة الإنتاجية عن حجم هذه القطاعات والتغيرات التي تحدث بها. وقد اختلف تقسيم الأنشطة الاقتصادية من مصدر البيانات عند استعراض حجم العمالة عنه في نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك اختلف في فترة الألفيات عما قبلها من حيث إجمال وتفصيل بعض الأنشطة. وقد حاولت الدراسة توحيد الأنشطة الاقتصادية مع تجاهل بعض الأنشطة التي لا تمثل أهمية نسبية تذكر.

الجدول رقم (2) نسب المشتغلين تبعًا للأنشطة الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1991/1990– 2020) سنوات مختارة.

الأنشطة الاقتصادية	1991	/995 1996	000	005	009	014	019	020
الزراعة والصيد		%1.37	9.96 %	1.04 %	9.93 %	7.55 %	1.09 %	**0.26 %**
الصناعة والتعدين	%2.69	%3.68	2.19 %	1.69 %	1.71 %	1.34 %	3.10 %	**3.08 %**
الكهرباء	%76.	%77.	%20.	%26.	%89.	%92.	%90.	**%87.**
التشييد والبناء	%12.	%17.	%87.	%51.	0.62 %	1.28 %	3.67 %	**3.30 %**
نقل ومواصلات وتخزين والاتصالات	%54.	%72.	%49.	%81.	%42.	%01.	%94.	**%24.**
تجارة الجملة والتجزئة	%0.17	%1.08	1.69 %	1.08 %	0.73 %	1.17 %	3.75 %	**4.36 %**
الوساطة المالية			%07.	%87.	%89.	%65.	%69.	**%60.**
المطاعم والفنادق	%97.	%91.	%56.	%89.	%96.	%26.	%12.	**%97.**
الأنشطة العقارية	%58.	%53.	%22.	%06.	%60.	%31.	%71.	**%94.**

الحكومة العامة	.م	.م	0.50 %	%51.	%26.	%87.	%88.	**%88.**

حسبت الأرقام بمعرفة الباحثة– غ.م غير متاح.

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ونشرة القوى العاملة– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر. أعداد متفرقة.

* في التسعينيات تشمل تجارة الجملة والتجزئة الوساطة المالية.

استبعد بعض الأنشطة لعدم توافر بيانات عنها بشكل مستمر؛ مثل: البترول ومنتجاته، والمرافق العامة أو لضألة مساهمتها.

بدأ وجود بيانات للاتصالات مع الألفيات فقط.

وبتحليل أرقام الجدول السابق رقم (2) يتضح ما يلي:

a. يأتي قطاع الزراعة والصيد في مقدمه القطاعات الأعلى معدل تشغيل عام 1991/1990 بنسبة 33.89%، وإن كانت مساهمته انخفضت خلال الفترة لتصل إلى 20.26% عام 2020، وذلك بالتزامن مع انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي؛ أي أنه مازال يستوعب أكبر نسبة مشتغلين برغم انخفاض أهميته النسبية.

b. يحتل قطاع الصناعة والتعدين المركز الثاني من حيث معدلات التشغيل؛ فقد تذبذبت مساهمته وإن زادت زيادة طفيفة بمقدار 0.39% لتكون 13.08% عام 2020، وعلى الرغم من أهميته كقطاع رائد في الاقتصاد يتسم بوجود روابط أمامية وخلفية؛ فإن القطاع الزراعي مازال يتفوق عليه ويستوعب العدد الأكبر من العمالة في القطاعات الاقتصادية.

c. ظلت القطاعات الاقتصادية الأربعة: الزراعة والصيد، تجارة الجملة والتجزئة، التشييد والبناء، والصناعة والتعدين؛ أعلى الأنشطة استيعابًا للعمالة بنهاية الفترة بإجمالي 61% من العمالة، وكانت مساهمتها في بداية الفترة 62.87% ، وإن كان ترتيبها من حيث نسبة العمالة تغير فقد قابل انخفاض نسبة المشتغلين بالزراعة والصيد تضاعف نسبة المشتغلين بالتشييد والبناء بنهاية الفترة لتصل إلى 13.30% (وإن كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي لم تزد إلا 1.31%)، وكذلك زادت نسبة المشتغلين في تجارة الجملة والتجزئة من 10.17% إلى 14.36% بنهاية الفترة (برغم انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي ب3%).

d. شمل قطاع النقل والمواصلات قطاع الاتصالات منذ بداية الألفيات؛ فزاد عدد المشتغلين من 3.54% ببداية الفترة إلى 9.24% بنهايتها.

e. زادت نسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية على الترتيب بالنسب التالية: التشييد والبناء 7.18%، نقل ومواصلات واتصالات 5.7%، تجارة الجملة والتجزئة 4.19%، المطاعم والفنادق 2%، الصناعة والتعدين 0.39%، الأنشطة العقارية 0.36%، الكهرباء 0.11%؛ وهي جميعًا أنشطة خدمية ماعدا الصناعة والتعدين. وعلى الجانب الآخر انخفضت في الزراعة والصيد ب13.63% والحكومة العامة 4.62% والوساطة المالية 0.47%.

يتضح مما سبق أن معظم القطاعات الاقتصادية التي زادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي زادت نسب التشغيل بها (وإن اختلفت نسب الزيادة في المعدلين) ماعدا الحكومة العامة. كما أن القطاعات التي استوعبت المشتغلين الذين انخفضت أعدادهم في الزراعة والصيد كانت في معظمها أنشطة خدمية، وذلك بنسب أكبر من زيادة نسب مساهمتهم في الناتج المحلي.

1- نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3) نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1994/1993– 2020/2019) سنوات مختارة.

بيان	1993/	1995/	2002/	2007/	2011/	2016/	2019/
	1994	1996	2003	2008	2012	2017	2020
قطاع عام	%8.29	%6.71	%4.56	%8.10	%8.17	%0.99	%1.33
قطاع خاص	%1.71	%3.29	%5.44	%1.90	%1.83	%9.01	%8.67

حسبت الأرقام بمعرفة الباحثة.

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ونشرة القوى العاملة– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر. أعداد متفرقة.

تعد زيادة مساهمة القطاع الخاص هي إحدى الدلالات على زيادة درجة التنوع الاقتصادي. ويوضح الجدول رقم (3) أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي هي النسبة الأكبر عند مقارنه القطاعين العام والخاص حيث تقترب من ضعف مساهمة القطاع العام، وقد زادت من بداية فترة الدراسة من 61.71% حتى نهايتها 68.67% (برغم انخفاضها منتصف الفترة عام 2008/2007 وعام 2012/2011)؛ أي زادت حوالي 7% فقط بنهاية فترة الدراسة في مقابل انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام إلى 31.33%؛ مما يدل على زيادة درجة التنوع الاقتصادي، ولكن بنسبة ضئيلة.

2- نسبة الصادرات النفطية والمصنعة إلى مجموع الصادرات الكلي:

تعتمد بعض الصادرات على الموارد الطبيعية؛ مثل: الصادرات النفطية، والغاز الطبيعي، بينما يعتمد البعض الآخر على التصنيع وتحقيق قيمة مضافة. وتركز الصادرات في عدد قليل من السلع يدل على عدم التنوع الاقتصادي. وقد قسمنا فترة الدراسة إلى فترتين: فترة التسعينيات، والألفيات؛ حيث لم تتوافر البيانات لفترة التسعينيات بتقسيم فترة الألفيات نفسها من مصدر البيانات.

جدول رقم (4) نسب أهم الصادرات السلعية من إجمالي الصادرات السلعية في مصر عامي 1991، 1996.

بيان	1991	1996
بترول خام	%39.57	**%28.96**
بترول وزيوت صخرية غير خام	%6.41	**%19.14**
قطن خام	%1.64	**%3.26**
غزل قطن	%8.39	**%6.86**
أقمشة قطنية	%2.63	**%3.15**
ألبسة مصنعة	%4.71	**%8.48**

برتقال	%1.20	**%0.61**
أرز	%1.04	**%4.17**
بطاطس	%1.29	**%2.83**
سكر مكرر	%0.10	**%0.05**
قضبان وعيدان الأمونيوم	%3.67	**%0.24**

حسبت بمعرفة الباحثة.

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 1991-1996- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر.

الجدول رقم (5) نسبة الصادرات المصنعة حسب درجة التصنيع من إجمالي الصادرات في مصر في الفترة (1999- 2020) سنوات مختارة.

بيان	1999	2000	2005	2010	2015	2020
الوقود (خام ومكرر)	%36.28	%41.34	%49.02	%25.22	%16.42	**%16.48**
بترول وزيوت معدنية قارية خام فقط	8.29%	7.39%	4.83%	6.50%	9.07%	**4.06%**
قطن خام	%6.77	%4.12	%1.70	%0.96	%0.40	**%0.56**
مواد خام	%5.81	%4.78	%4.94	%9.34	%12.54	**%9.78**
سلع نصف مصنعة	%12.38	%10.96	%11.79	%17.70	%19.72	**%25.78**
سلع تامة الصنع	%34.10	%36.02	%21.41	%46.38	%50.70	**%47.19**

تجارة المناطق الحرة	4.66%	2.79%11.15%	غ م	غ م	غ م
الطاقة الكهربية	غ م	غ م	غ م	0.40%	0.23% **0.22%**

حسبت بمعرفة الباحثة– غ م: بيان غير متاح.

المصدر: نشرة التجارة الخارجية– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– مصر.

وبالنظر إلى الجدولين 4، 5 السابقين نجد أن:

a. يأتي البترول الخام والمكرر معًا في المرتبة الأولى بنسبة 45.98 % من إجمالي الصادرات عام 1991 ارتفعت إلى 48.1% عام 1996؛ أي أن نصف الصادرات السلعية تقريبًا في التسعينيات كان البترول سواء خام أو مكرر، ولكن معظمها من البترول الخام، ثم بدأت تنخفض نسبة مساهمته في الصادرات مع بداية الألفيات (برغم ارتفاعه عام 2005) ليصل إلى 16.48% عام 2020؛ مما يدل على زيادة صادرات القطاعات الاقتصادية الأخرى. يمثل البترول والزيوت القارية الخام نسبة 8.29% عام 1999 وتذبذبت خلال الألفيات لتصل إلى 4.06% مع نهاية فترة الدراسة؛ أي أن الوضع تغير ليزيد نسبة البترول المكرر عن الخام.

b. ارتفعت نسبة القطن الخام خلال التسعينيات من 1.64% عام 1991 إلى 6.77% عام 1999، ثم بدأ في الانخفاض ليصل إلى 0.56% مع نهاية الفترة. كما انخفض غزل القطن خلال التسعينيات وهو من المواد نصف مصنعة في مقابل زيادة الأقمشة والألبسة المصنعة، وهما من السلع تامة الصنع.

c. مثلت السلع تامة الصنع النسبة الأعلى بعد الوقود عام 1999 بلغت 34.10%، واستمرت في الارتفاع (ماعدا عام 2005) لتصل إلى 47.19% عام 2020.

d. تأتي السلع نصف المصنعة في المرتبة الثالثة خلال فترة الدراسة؛ حيث زادت من 12.38% عام 1999 إلى 25.78% عام 2020.

e. زادت نسبة الصادرات من المواد الخام أو التي تعتمد على موارد طبيعية من 5.81% عام 1999 إلى 9.78% عام 2020، ومن أهم تلك السلع البرتقال، والأرز، والبطاطس كصادرات زراعية، تتغير كل عام حسب عدة عوامل منها المناخ والطلب عليها.

مما سبق يتضح أن الصادرات تامة الصنع هي أعلى نسبة صادرات، وهو ما يمثل مؤشر جيد لارتفاع مستوى التصنيع وزيادة القيمة المضافة للسلع؛ مما يدل على اتجاه التنوع الاقتصادي للصناعات مرتفعة القيمة المضافة، وإن كانت تلك الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا وليس العمالة.

مؤشرات إحصائية:

الشكل رقم (1)

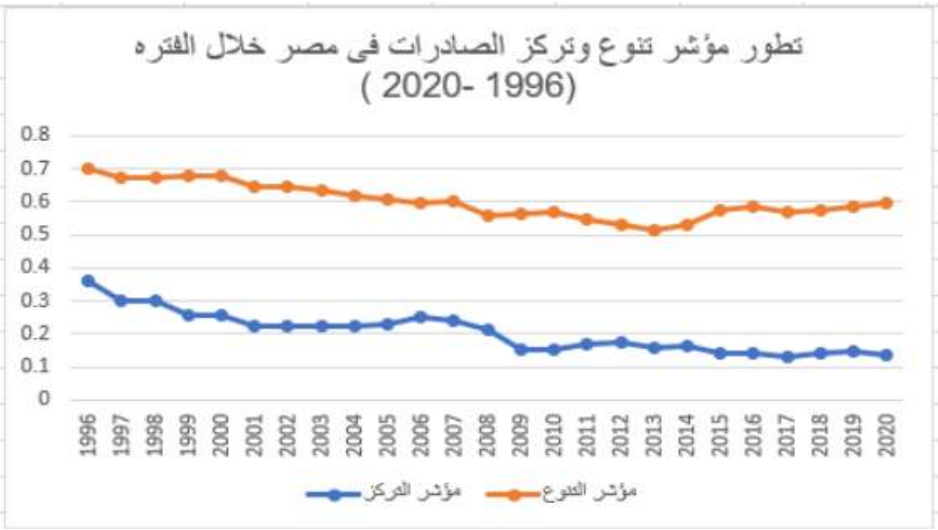

المصدر: unctadstat.unctad.org

a. **مؤشر تركز الصادرات** (باستخدام مقياس هيرفندال هيرشمان HHI):

بدأت قيمته ب0.359 عام 1996، وانخفضت لتصل إلى 0.138 عام 2020 كما يوضح الشكل (1)؛ مما يدل على تحسن.

قيمته حيث تنخفض وتقترب من الصفر، وذلك يعني ازدياد درجة تنوع الصادرات الوطنية.

b. **مؤشر تنوع الصادرات** (السابق توضيحه ضمن المؤشرات):

كانت قيمته 0.701 عام 1996 وتناقصت لتصل إلى 0.595 عام 2020 كما يوضح الشكل (1)؛ مما يدل على تحسن قيمته؛ حيث تنخفض وتقترب من الصفر؛ مما يعني تحسن هيكل الصادرات، وإن كانت القيمة لا تزال دون الحد المقبول؛ حيث تزيد عن 0.5. وبرغم انخفاض درجة تشابه هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية؛ حيث القيمة أكبر من 0.5؛ فإن درجة التشابه ازدادت خلال فترة الدراسة.

c. **مؤشر التركز الاقتصادي** (باستخدام مقياس هيرفندال هيرشمان HHI):

الشكل رقم (2)

المصدر: حسب معرفة الباحثة بناء على قيم الناتج المحلي للأنشطة الاقتصادية– الكتاب الإحصائي السنوي– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– أعداد مختلفة.

تقاس درجة تركز تلك الأنشطة الاقتصادية باستخدام المؤشر كما يوضح الشكل السابق رقم (2) نجد أن قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي في مصر صغيرة وتقترب من الصفر؛ مما يدل على ارتفاع درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية؛ حيث يعتمد على العديد من الأنشطة الاقتصادية. ولم تختلف بصورة كبيرة خلال فترة الدراسة؛ فالتغير في قيمة المؤشر طفيفة؛ حيث تراوحت قيمة المؤشر خلال الفترة (1993–2020) بين 0.0817 و 0.1403؛ مما يدل على حدوث تغير طفيف جدًا في هيكل الاقتصاد خلال الفترة. وسيتم استخدام هذا المؤشر خلال الدراسة التطبيقية للدلالة على التنوع الاقتصادي.

يتضح لنا من التحليل السابق للنسب والمؤشرات أن الاقتصاد المصري متعدد ومتنوع الأنشطة الاقتصادية، وإن كان التغير في درجة التنوع الاقتصادي طفيف للغاية خلال فترة الدراسة.

ثانيًا- مشكلة البطالة في مصر:

تنبع مشكله البطالة في مصر من عدم التوازن بين عرض العمل من جهة والطلب على عنصر العمل من جهة أخرى؛ فقد ارتفعت معدلات البطالة بداية من عام 1991، وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما صاحبه من سياسات وقرارات أثرت على سوق العمل.

الشكل رقم (3)

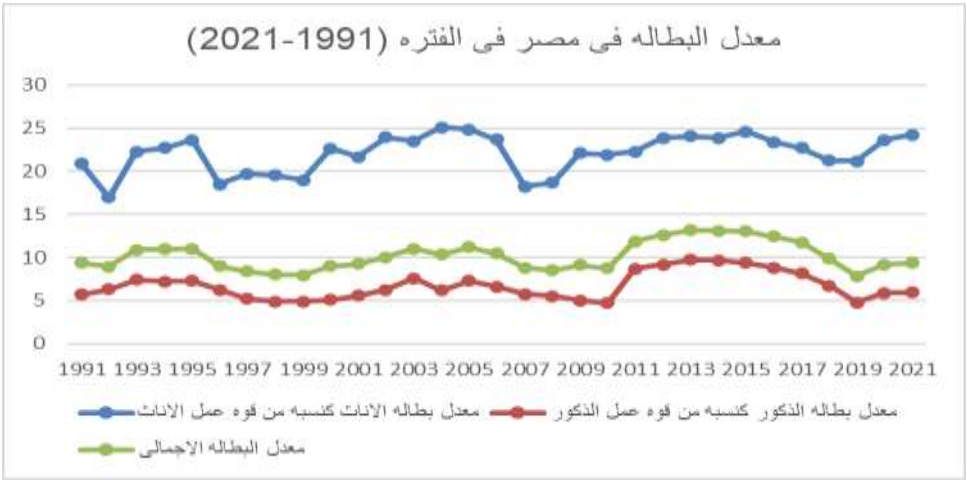

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

كانت البطالة 9.38% عام 1991، وانخفضت نهاية التسعينيات إلى 7.95% عام 1999 لتعود لترتفع إلى 13.15% عام 2013؛ حيث شهدت مصر فترة اضطرابات وتغيرات سياسية وانتخب رئيس جديد لمصر عام 2013، ثم عادت معدلات البطالة إلى 9.2% عام 2020، وترتفع نسبة البطالة في الإناث عن الذكور للعديد من الأسباب المتعلقة بفرص العمل المتاحة من جانب وطبيعة الإناث من جانب آخر؛ فكانت عام 1991 للإناث 20.95% والذكور 5.71%، ارتفعت إلى 24% للإناث و9.75% للذكور عام 2013، وعاودت الانخفاض للذكور إلى 5.9%، وظلت عند

المستوى نفسه للإناث 24.27% وإجمالي معدل 9.33% عام 2021 كما في الشكل(3).

تنقسم أسباب البطالة إلى نوعين: الأول؛ مرتبط بجانب الطلب على العمالة، والآخر ؛ مرتبط بعرض العمالة.

1- **الأسباب المرتبطة بعرض عنصر العمل:**

يرتبط عرض العمال في سوق العمل بعوامل ديموغرافية؛ مثل: معدل النمو السنوي للسكان، وحجم قوة العمل من عدد السكان في سن العمل ونسبة الذكور والإناث، وعوامل مرتبطة بخصائص العمال؛ مثل: التعليم والتوزيع الجغرافي. ونوضح ذلك فيما يلي:

الجدول رقم (6) السكان وقوة العمل في مصر في الفترة (1990-2020) سنوات مختارة.

السنوات	معدل النمو السنوي للسكان	نسبة الذكور إلى إجمالي السكان	نسبة الإناث إلى إجمالي السكان	نسبة السكان في سن العمل 14-65 من الإجمالي	نسبة قوه العمل من عدد السكان في سن العمل 14-65	نسبة الذكور من إجمالي قوة العمل	نسبة الإناث من إجمالي قوة العمل

1990	2.42	50.24	49.75	54.64	49.35	75.43	24.57
1995	2.00	50.35	49.64	55.79	49.03	74.87	25.13
2000	1.93	50.34	49.66	58.23	48.95	75.95	24.05
2005	1.81	50.44	49.56	61.26	49.63	76.37	23.63
2010	1.98	50.51	49.49	62.65	52.00	79.06	20.94
2015	2.21	50.53	49.46	61.58	51.07	77.22	22.78
2020	1.92	50.52	49.48	60.75	47.87	75.19	24.81

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

يوضح الجدول السابق رقم (6) معدلات السكان وقوة العمل في مصر؛ حيث نجد أن:

a. برغم انخفاض معدل النمو السنوي للسكان من 2.42 عام 1990 إلى 1.92 عام 2020؛ فإنه في ظل عدد السكان المرتفع أصلًا يزيد إجمالي السكان بصورة كبيرة؛ حيث كان عدد السكان 53.5 مليون نسمة عام 1990 وصل إلى 102 مليون نسمة عام 2021[3]؛ أي أنه تضاعف في خلال 30 عام فقط؛ مما يعني دخول أعداد متزايدة كل عام سوق العمل تحتاج إلى توفير فرص عمل جديدة لاستيعابهم.

b. وتمثل نسبة الذكور والإناث من إجمالي السكان المعدل نفسه تقريبًا من عام 1990 إلى 2020؛ حيث بلغت نسبة الذكور 50.24 عام 1990، ووصلت إلى 50.52 عام 2020.

c. بالنسبة للتركيب العمري في مصر للسكان نجد أعلى نسبة من السكان تقع في سن العمل بنسبة 54.64 % من إجمالي السكان عام 1990، وارتفعت لتصل إلى 62.6%عام 2010، ثم 60.7% عام 2020.

d. نسبة قوة العمل من إجمالي السكان في سن العمل (15-65) عام 1990 نجد أنها تمثل 49.35%، وارتفعت إلى 52% عام 2010، ثم انخفضت إلى 47.87% عام

2020؛ أي أن نصف عدد السكان في سن العمل تقريبًا لا يعملون، والنسبة الأعلى منهم من الإناث؛ حيث تبلغ معدل مشاركة الإناث في قوة العمل 24.57% من الإناث في سن العمل والذكور 75.43% من الذكور في سن العمل عام 1990، واستمرت النسب نفسها مع اختلافات طفيفة خلال الفترة حتى بلغت عام 2020 معدل مشاركة الإناث 24.81%، ومعدل مشاركة الذكور بنسبة 75.19% من قوة العمل.

الشكل رقم (4)

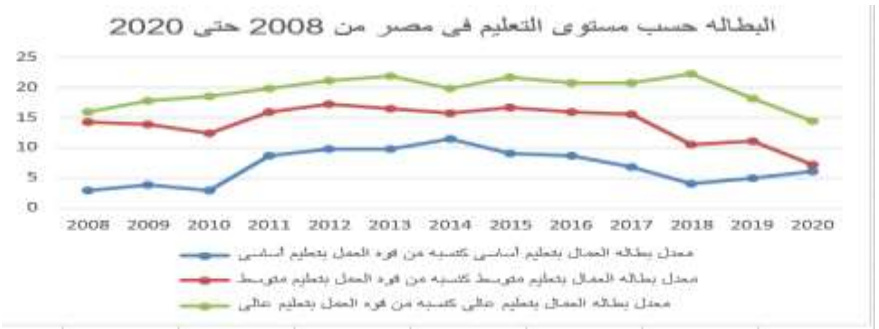

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي– غير متاح البيانات من 1996 حتى 2007.

نجد خلال فترة الدراسة أن نسب البطالة عام 2008 حسب مستويات التعليم أن نسبة بطالة المتعلمين تعليم عالي 15.98% من قوة العمل بتعليم عالي و14.3% لبطالة المتعلمين متوسط من إجمالي قوة العمل بتعليم متوسط. في مقابل 3% فقط بطالة المتعلمين تعليم أساسي، وبرغم ارتفاع معدلات البطالة لتصل لأعلى قيمة لها عام 2013 في الأنواع الثلاثة؛ إلا أنها انخفضت لتصل إلى 14.5% للتعليم العالي و7.1% للتعليم المتوسط و6% للتعليم الأساسي عام 2020 كما في الشكل (4)؛ أي كلما ارتفع مستوى التعليم؛ زادت معدلات البطالة؛ فتصل المعدلات إلى أعلى قيمة لها للمتعلمين تعليم عالي (جامعي وما فوقه)؛ مما يوضح ضعف تلبية منظومة التعليم لاحتياجات سوق العمل وعدم تناسب مهاراتهم مع المهارات المطلوبة بسوق العمل.

أما معدلات البطالة حسب المناطق الجغرافية في مصر؛ فنجد أن المحافظات والمناطق الحضرية أعلى معدلات بطالة عن مناطق الريف ففي عام 2020 بلغ معدل البطالة في المحافظات الحضرية 13.5%، وحضر الوجه البحري 9.4%، وحضر الوجه القبلي 10.1%، وحضر محافظات الحدود 14.3%، في حين سجل ريف الوجه البحري 5.8%، وريف الوجه القبلي 4.3%[4]؛ حيث تعد المدن والمناطق الحضرية مناطق جاذبة للسكان للعديد من الأسباب؛ منها: مستوى المعيشة الأفضل واختلاف معدلات الدخول في المدن عن الريف؛ فتكون الزيادة في عدد السكان في الحضر أكبر منه في الريف(البنداري، 2010).

2- **الأسباب المرتبطة بالطلب على عنصر العمل:**

يرتبط الطلب على عنصر العمل بالطلب على الخدمات التي يؤديها عنصر العمل، وكذلك على مستوى النشاط الاقتصادي عمومًا، ومن أهم الأسباب:

a. **معدل النمو الاقتصادي:** يُعد تحسن معدل النمو الاقتصادي عاملًا مهمًا في تزايد فرص العمل المتاحة في الاقتصاد، وخاصة في القطاعات التي يمكن أن تزيد فيها فرص العمل وذات قيمة مضافة عالية؛ مثل: قطاع الصناعة والخدمات.

الشكل رقم (5)

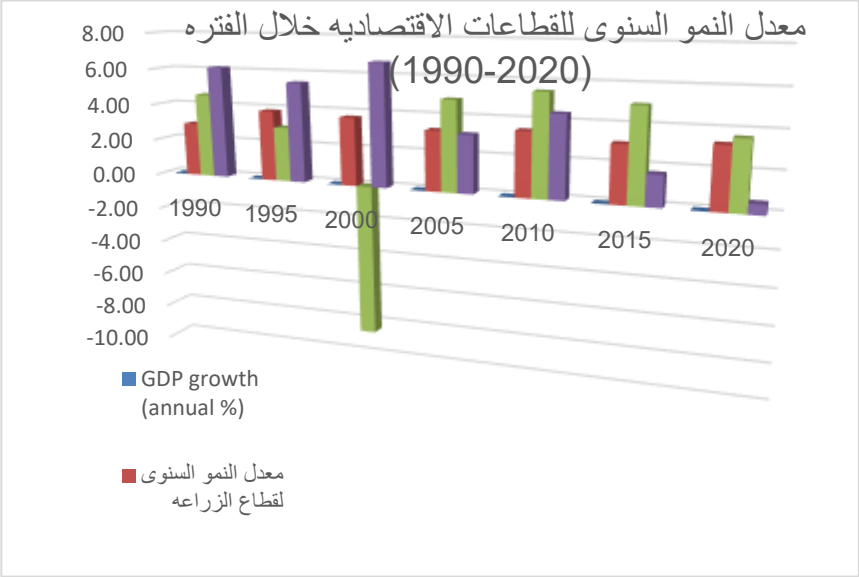

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

يوضح الشكل (5) أن قطاع الصناعة وقطاع التشييد كانا أكثر القطاعات نموًا مقارنًا بقطاعي الزراعة والخدمات حتى عام 2000، ثم بدأ معدل نمو قطاع الخدمات يزيد ليكون أكثر القطاعات نموًا وحقق قطاع الخدمات عام 2020 نموًا بمعدل 3.64%، أما قطاع الزراعة؛ فكان معدل نموه يزداد بصورة طفيفة؛ فكان 2.92% عام 1990 و3.30% عام 2020.

b. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الدول النامية في ظل نقص رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية. وتستهدف تلك الدول زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من آثاره الإيجابية على النشاط الاقتصادي ومنها زيادة فرص العمل المتاحة؛ مما يقلل من معدلات البطالة بها. وحسب بيانات البنك الدولي عن حجم التدفقات الداخلة للدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2019؛ فإن أعلى دول نامية جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر تقع في آسيا وأمريكا اللاتينية ماعدا مصر التي تقع في أفريقيا وتحتل المرتبة العاشرة

تسبقها الإمارات كأعلى دولة عربية تتلقى استثمارات أجنبية. وتعد الصين أعلى دولة نامية حصولًا على استثمارات أجنبية؛ فهي الدولة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة في الترتيب العالمي[5].

كانت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 تبلغ 1.71% وتراوحت حول هذه القيمة طوال التسعينيات، وارتفعت عام 2005 لتصل 6% وهو أعلى قيمة خلال الفترة (1990–2020)، ثم أصبح المعدل سالبًا للمرة الأولى عام 2011 بدأ بعدها يعاود ارتفاعه ليصل 3.26% عام 2018، وإن كان انخفض في 2020 إلى 1.60%[6].

c. **معدل التضخم:** هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقًا لمنحنى فيلبس؛ حيث إنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويرتفع معه معدلات التشغيل ويقل معدل البطالة، والعكس في حالات الركود. وفي الفكر الاقتصادي الحديث هناك بظاهرة الركود التضخمي؛ حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم نتيجة وجود عديد من التشوهات السعرية واختلالات الأسواق، وخاصة سوق العمل، وهذه الظاهرة توجد في اقتصاديات عديدة، لذا فإنه يمكن القول إن العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه)عقون، 2010، ص 149(.

تتأرجح معدل التضخم السنوي في مصر بين الصعود والهبوط؛ فبعد أن كانت قيمته 19.75% عام 1991 انخفض مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان أحد أهدافه تخفيضه ليصل إلى 7.2% عام 1996، وعام 2001 حقق إلى أدنى قيمة له 2.27%، ثم يرتفع ليصل إلى 18.32% عام 2008، ويسجل أعلى قيمة له عام 2017 ليصل إلى 29.50%[7].

d. **الإنفاق الحكومي:** يُعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات الدولة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق الإنفاق العام حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة؛ حيث إن النفقات العامة تؤثر على مستوى التشغيل والبطالة؛ فإذا زاد حجم النفقات العامة سيزيد الطلب على الإنتاج، وبالتالي يزيد الطلب على مدخلات الإنتاج ومنها العمالة؛ مما سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

أولًا- وصف النموذج:

تعتمد الدراسة الحالية على بيانات ربع سنوية للفترة من عام 1990 حتى عام 2021 لقياس أثر التنوع الاقتصادي على معدل البطالة في مصر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (Auto Regressive Distributed Lag Model)؛ حيث هو النموذج الأنسب للدراسة باستخدام برمجية EVIEWS 12. وقد حُصل على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

ثانيًا- التعريف بمتغيرات الدراسة:

تتناول الدراسة متغير تابع هو معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة ورمزه UNE، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات المستقلة يمكن توضيحهم في الجدول التالي رقم (7):

جدول رقم (7) متغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرمز	وصف المتغير
حجم السكان	POT	عددي
إجمالي القوى العاملة	LFT	عددي
معدل النمو الاقتصادي	GDP	معدل
مؤشر التركز الاقتصادي	HHI	مؤشر
الصادرات من السلع والخدمات بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2015	EGS	قيمة
صادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية كنسبة من صادرات التصنيع	MHE	معدل
مؤشر تركز الصادرات	CIE	مؤشر
نسبة الإعالة العمرية من السكان في سن العمل	ADR	معدل
مؤشر التنمية البشرية	HDI	مؤشر
نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي	GDPCC	قيمة
الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	FDI	قيمة
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي	GCE	قيمة
معدل التضخم (الرقم القياسي الذي يدفعه المستهلكون)	INF	معدل

معادلة النموذج بعد أخذ الصيغة اللوغاريتمية لبعض المتغيرات كالتالي:

$$UNE_t = \beta_0 + \beta_1 LNPOT_t + \beta_2 LNLFT_t + \beta_3 GDP_t + \beta_4 LNMHE_t + \beta_5 CIE_t + \beta_6 LNADR_t + \beta_7 HDI_t + \beta_8 GDPCC_t + \beta_9 FDI_t + \beta_{10} LNGCE_t + \beta_{11} INF_t + \beta_{12} EGS_t + \beta_{13} HHI_t + £_t$$

ثالثًا– مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة Correlation Matrix:

اختبر الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالاعتماد على معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation، وذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (8) مصفوفة الارتباط.

Correlation t-Statistic Probability	UNE	LNPOT	LNLFT	GDP	LNMHE
UNE	1.000000 ----- -----	0.353261 4.049391 0.0001	0.425781 5.046260 0.0000	0.594000- 7.918222- 0.0000	0.474203 5.674643 0.0000
	LNADR	HDI	GDPCC	FDI	INF
UNE	0.323358- 3.664498- 0.0004	0.427806 4.986573 0.0000	0.294275 3.301951 0.0013	0.022402 0.240295 0.8105	0.230608 2.541499 0.0124
	EGS	HHI	CIE	LNGCE	
UNE	0.083134 0.910041 0.3646	0.184664 1.906928 0.0593	0.400412- 4.347803- 0.0000	0.348674 3.989477 0.0001	

المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12

يتضح من الجدول السابق رقم (8) ما يلي:

1- يرتبط المتغير التابع UNE والمتغيرات المستقلة LNPOT و LNLFTو LNMHE و HDI وGDPCC بارتباط ضعيف طردي عند مستوى معنوية 1%.

2- يرتبط المتغير التابع UNE والمتغير المستقلة GDP وCIE و LNADR ارتباط معنوي بمستوى معنوية 1% بما يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة.

3- يرتبط المتغير التابع UNE والمتغيرات المستقلة FDI و EGS ارتباط غير معنوي.

4- يرتبط المتغير التابع UNE والمتغير المستقل INF و HHI و LNGCE ارتباط طردي معنوي.

رابعًا– فحص استقرارية السلاسل الزمنية Stationarity Test:

اعتُمد على اختبار جذر الوحدة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة من خلال تطبيق اختبار Augmented Dickey–Fuller؛ فإذا كانت قيمة الـ prob أقل من 0.05؛ فتعد السلسة الزمنية مستقرة ونرفض فرض العدم، وإذا كانت أكبر نقبل الفرض العدم؛ مما يعني عدم استقرار السلسة؛ ومن ثم يُؤخذ الفرق الأول أو الثاني حتى تصبح مستقرة.

الفرض العدمي: عدم استقرار السلسة الزمنية.

الفرض البديل: استقرار السلسة الزمنية.

جدول رقم (9) قياس استقرارية المتغيرات
باستخدام اختبار ADF (Intercept & Trend).

P–Value nd 2) differe (nce	P–Value (st difference1)	(P–Value (Level	Variables
		*0.0223	UNE
		*0.0003	LNPOT
0.013 *4	0.6362	0.9797	LNLFT
		*0.0419	GDP
	*0.0237	0.5846	LNMHE
		*0.0042	CIE
0.080 *7	0.2488	0.9073	LNADR
	*0.0314	0.9725	HDI
	*0.0129	0.4668	GDPCC
	*0.0111	0.2681	FDI
0.000 *0	0.5225	0.4557	LNGCE
0.000 *8	0.5814	0.4592	INF
0.000 *0	0.0668	0.0555	EGS
0.000 *0	0.0657	0.0545	HHI

***المتغير مستقر. المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12**

يتضح من الجدول السابق رقم (9) ما يلي:

1- المتغيرات المستقرة عند المستوى هي: معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة UNE والصيغة اللوغاريتمية لحجم السكان LNPOT، ومعدل النمو الاقتصادي GDP، ومؤشر تركز الصادرات CIE.

2- المتغيرات المستقرة عند الفرق الأول هي: الصيغة اللوغاريتمية لصادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية كنسبة من صادرات التصنيع LNMHE، ومؤشر التنمية البشرية HDI، ونصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي GDPCC، والاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي FDI.

3- المتغيرات المستقرة عند الفرق الثاني هي: الصيغة اللوغاريتمية لإجمالي القوى العاملة LNLFT، والصيغة اللوغاريتمية لنسبة الإعالة العمرية من السكان في سن العمل LNADR، والصيغة اللوغاريتمية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي LNGCE، ومعدل التضخم (الرقم القياسي الذي يدفعه المستهلكون) INF والصادرات من السلع والخدمات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015 EGS، ومؤشر التركز الاقتصادي HHI.

خامسًا– تقدير نموذج ARDL:

ستتم عملية التقدير وفقًا للخطوات التالية:

1- تقدير نموذج الأجل الطويل واختبار التكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل.

2- تقدير نموذج الأجل القصير.

3– اختبار جودة النماذج المقدرة.

1. **تقدير نموذج الأجل الطويل واختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل.**

جدول رقم (10) تقدير نموذج الأجل الطويل والتكامل المشترك.

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
((Dependent Variable: D(UNE(−1				
(Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 0, 0, 0, 1, 0, 0, 1, 1, 1				
Case 1: No Constant and No Trend				
Date: 11/09/22 Time: 18:34				
Sample: 1990Q1 2021Q4				
Included observations: 97				
Conditional Error Correction Regression				
ariable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t−Statistic**	**.Prob**
NE(−*(2	−0.032139	0.007393	−4.347456	0.0000
Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
ariable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t−Statistic**	**.Prob**

NPOT	-129.1193	32.792400	-3.937478	0.0002
NLFT	52.70747	16.126744	3.268327	0.0017
DP	0.479153	0.395103	1.212727	0.2291
NMHE	6.634244	1.597019	4.154142	0.0001
IE	11.35619	5.550994	2.045793	0.0444
NADR	22.29159	14.12893	1.577727	0.1190
DI	-74.74705	58.405400	-1.279797	0.2047
DPCC	-0.004822	0.003409	-1.414425	0.1615
DI	E-5.2210	E-1.1710	4.445644	0.0000
NGCE	60.56061	15.96358	3.793674	0.0003

NF	-0.219813	0.071947	-3.055227	0.0031
GS	E-3.91 11	E-3.63 11	1.075645	0.2856
HI	4.745811	1.274674	3.723156	0.0004

Null Hypothesis: No levels relationship **F-Bounds Test**

Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	31.52181	%10	1.6	2.72
k	13	%5	1.82	2.99
		%2.5	2.02	3.27
		%1	2.26	3.6

المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12

يتضح من الجدول السابق رقم (10) ما يلي:

في الجزء الأول من الجدول نجد قيمة المتغير التابع عند فترة الإبطاء الثانية (UNE(-2 بلغت-0.032139، وقد بلغت القيمة الاحتمالية لها 0.0000 نجدها سالبة ومعنوية بما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

في الجزء الثاني من الجدول نجد قيم تأثير ومستوى معنوية المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل؛ وهي كالتالي:

المتغيرات المعنوية:

a. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **حجم السكان** LNPOT- 129.1193، وهو متغير معنوي عند مقارنة القيمة الاحتمالية له بمستوى المعنوية 1%؛ مما يعني أنه عند ارتفاع حجم السكان بمقدار درجة واحدة ينخفض معدل البطالة بمقدار 129.1%.

b. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **إجمالي القوى العاملة** LNLFT 52.707، وهو متغير معنوي عند مقارنة القيمة الاحتمالية له بمستوى المعنوية 1%؛ مما يعني أنه عند ارتفاع القوى العاملة بمقدار درجة واحدة يرتفع معدل البطالة بمقدار 52.7%.

c. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي** FDI 0.000000000522، وهو متغير معنوي عند مستوى معنوية 1% بتأثير ضعيف على معدل البطالة.

d. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي** LNGCE 60.56061، وهو متغير معنوي عند مستوى معنوية 1%؛ مما يعني أنه عند زيادة درجة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمقدار درجة واحدة يزداد معدل البطالة بمقدار 60.5%.

e. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **معدل التضخم** INF– 0.219813، وهو متغير معنوي عند مستوى معنوية 1%؛ مما يعني أنه عند زيادة معدل التضخم بمقدار درجة واحدة يقل معدل البطالة بمقدار 0.2%.

f. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **صادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية كنسبة من صادرات التصنيع** LNMHE 6.634244، وهو متغير معنوي عند مقارنة القيمة الاحتمالية له بمستوى معنوية 1%؛ مما يعني أنه عند زيادة صادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية كنسبة من إجمالي صادرات التصنيع بمقدار درجة واحدة يزداد معدل البطالة بمقدار 6.6%.

g. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **مؤشر تركز الصادرات** CIE 11.35619، وهو متغير معنوي عند مقارنة القيمة الاحتمالية له بمستوى المعنوية 5% بما يشير إلى أنه عند زيادة مؤشر تركيز الصادرات بمقدار درجة واحدة يزداد معدل البطالة بمقدار 11.35%.

h. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **مؤشر التركز الاقتصادي** HHI 4.745811 وهو متغير معنوي عند مستوى معنوية 1%؛ مما يعني أنه عند زيادة مؤشر التركز الاقتصادي بمقدار درجة واحدة يزداد معدل البطالة بمقدار 4.7%.

المتغيرات غير المعنوية:

a. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **نسبة الإعالة العمرية من السكان في سن العمل** LNADR 22.29159 وهو متغير غير معنوي؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.1190.

b. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **معدل النمو الاقتصادي** GDP 0.479153 وهو غير متغير معنوي؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.2291.

c. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **مؤشر التنمية البشرية** –HDI 74.74705 وهو متغير غير معنوي؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.204.

d. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي** GDPCC–0.004822 وهو متغير غير معنوي؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.1615.

e. بلغت القيمة المقدرة للمتغير المستقل **إجمالي الصادرات من السلع والخدمات** EGS 0.0000000000391 وهو متغير غير معنوي؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.2856.

نجد في الجزء الثالث من الجدول قيمة اختبار Bounds– Test بلغت 31.52181، وهي أعلى من قيم كلًا من (10، 11)؛ مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل.

2. **تقدير نموذج الأجل القصير ARDL Error Correction Regression**

جدول رقم (11) تقدير نموذج الأجل القصير.

ARDL Error Correction Regression				
((Dependent Variable: D(UNE(–1				
(Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 0, 0, 0, 1, 0, 0, 1, 1, 1				
Case 1: No Constant and No Trend				
Date: 11/09/22 Time: 19:30				
Sample: 1990Q1 2021Q4				
Included observations: 97				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	.Prob
((D(UNE(–2	1.309625	0.025069	52.24075	0.0000

((D(UNE(-3	0.680232-	0.022573	30.13419-	0.0000
(D(LNPOT	279.1041-	12.56933	22.20517-	0.0000
(D(LNLFT	3.685081	0.344084	10.70983	0.0000
(D(GDP	0.113566	0.010836	10.48004	0.0000
(D(LNMHE	0.706877	0.042589	16.59758	0.0000
(D(GDPCC	0.016924-	0.000629	26.92081-	0.0000
(D(INF	0.015970-	0.001479	10.79514-	0.0000
(D(EGS	E-111.41	E-121.10	12.76996	0.0000
(D(HHI	0.316324	0.043836	7.216074	0.0000
*(CointEq(-1	0.032139-	0.001410	22.80118-	0.0000

0.997079		-	
R-squared		Mean dependent var	0.031669
Adjusted R-squared	0.996739	S.D. dependent var	0.298714
0.017057		-	
S.E. of regression		Akaike info criterion	5.198079
0.025021		-	
Sum squared resid		Schwarz criterion	4.906101
263.1068		-	
Log likelihood		.Hannan-Quinn criter	5.080017
Durbin-Watson stat	1.794160		

المصدر/ بالاعتماد على برمجية EVIEWS 12

يتضح من الجدول السابق رقم (11) ما يلي:

a. بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ 0.032139-* (CointEq(-1، وقد بلغت القيمة الاحتمالية لها 0.0000، وبذلك فهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1% بما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل القصير.

b. تشير النتائج إلى معنوية تأثير أغلب المتغيرات المستقلة على المتغير التابع معدل البطالة في الأجل القصير.

c. تشير قيمة معامل التحديد R-squared 0.997079 بما يشير إلى أن 99% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع معدل البطالة يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة والباقي يعود لعوامل أخرى.

3. **اختبار جودة النماذج المُقدرة:**

لكي تُعتمد نتائج النماذج المُقدرة يجب التأكد من خلو تلك النماذج من المشكلات القياسية المتعارف عليها والتي يتم تناولها فيما يلي:

a. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ Auto Correlation:

لكي تُدرس فرضية عدم ارتباط الأخطاء أو البواقي؛ نعتمد على اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test؛ حيث إن:

الفرضية العدمية: عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول رقم (11) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags		
F-statistic 1.911108	Prob. F(2,155)	0.1554
Obs*R-squared 4.955147	Prob. Chi-Square(2)	0.0839

المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12

نستنتج من الجدول أن قيمة Prob– F. Statistic بلغت 0.1554؛ ومن ثم هي أكبر من مستوى المعنوية 5%؛ ومن ثم نقبل الفرضية العدمية؛ مما يعني خلو النموذج من مشكلة ارتباط البواقي.

b. اختبار شرط ثبات تباين البواقي Heteroscedastic:

تُدرس فرضية ثبات تباين البواقي من خلال اختبار Breusch–Pagan–Godfrey؛ حيث إن:

الفرضية العدمية: عدم ثبات التباين للبواقي.

الفرضية البديلة: ثبات تباين البواقي.

جدول رقم (12) نتائج اختبار Breusch–Pagan–Godfrey

Heteroscedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey Null hypothesis: Homoscedasticity			
F–statistic	1.083870	(Prob. F(26,157	0.3831
Obs*R–squared	24.69251	(Prob. Chi–Square(26	0.3663
Scaled explained SS	18.75483	(Prob. Chi–Square(26	0.7154

المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12

يشير الجدول إلى أن قيمة Prob بلغت 0.3831 وهي أكبر من 5%؛ ومن ثم نرفض الفرضية العدمية؛ مما يعني خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تباين البواقي.

c. اختبار استقرار النموذج :Stability Test

يتم التأكد من استقرار النتائج التي حُصل عليها وخلوها من أي تغيرات هيكلية باستخدام اختبار CUSUM Test؛ والذي يختبر مدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل؛ فإذا كان الشكل البياني للاختبار منحصرًا داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ يعني ذلك أن المعلمات المقدرة مستقرة طوال فترة الدراسة.

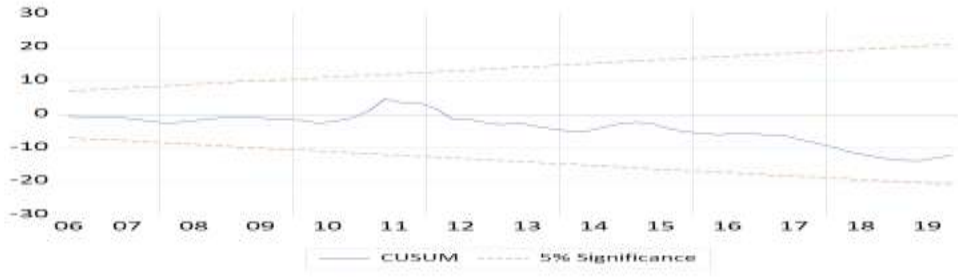

الشكل رقم (6) اختبار CUSUM Test

المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12

d. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات النموذج:

وذلك من خلال الاعتماد على اختبار Jarque–Bear من خلال الفروض التالية:

الفرض العدمي: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

يتضح أن قيمة Probability بلغت 0.3435؛ ومن ثم يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (7) اختبار Jarque-Bear

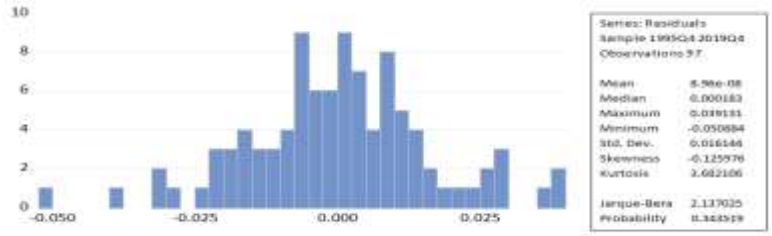

المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12

e. اختبار الفرق بين القيمة المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع:

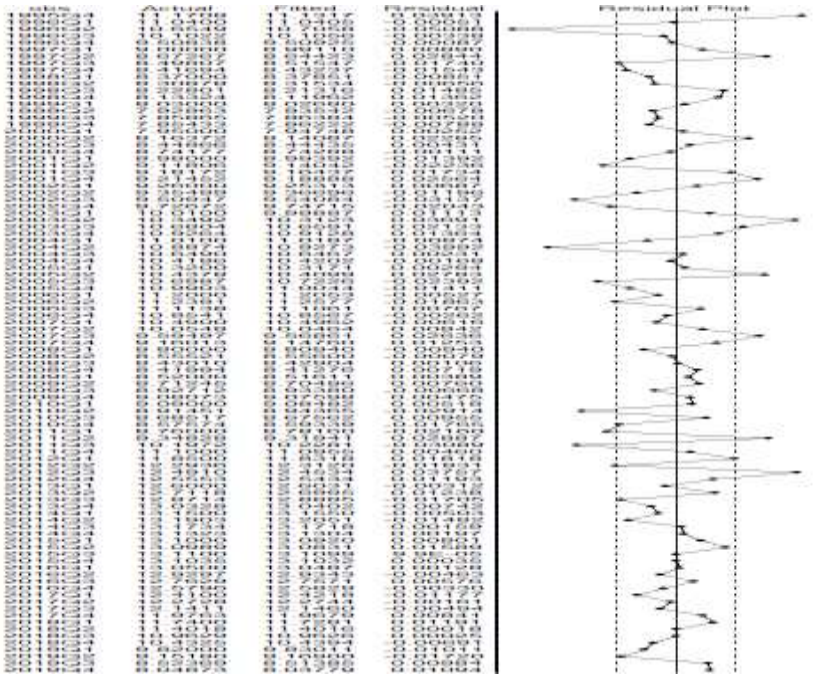

المصدر/ قُدر بواسطة الباحثة باستخدام برمجية EVIEWS 12

يتضح من الشكل أن أغلب نقاط البواقي Residual تقع داخل الحدود الحرجة؛ مما يعني أن الفرق بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للمتغير التابع ضئيلة؛ وهو ما يدل على جودة النموذج.

ومما سبق يمكن إعادة كتابة معادلة النموذج بعد التقدير وحذف المتغيرات غير المعنوية كما يلي:

$$UNE\ (-1) = -129.1193*LNPOT + 52.7075*LNLFT + 6.6342*LNMHE + 11.3562*CIE + 0.0000*FDI + 60.5606*LNGCE - 0.2198*INF + 4.7458*HHI$$

سادسًا- التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج:

1- يرتبط معدل البطالة طرديًا بحجم السكان؛ حيث يزداد معدل البطالة بزيادة حجم السكان وهو ما يوافق النظريات الاقتصادية، وكذلك يرتبط طرديًا مع معدل النمو الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي؛ وهو ما يخالف التوقعات والنظريات الاقتصادية؛ حيث يعمل زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وزيادة معدل النمو الاقتصادي على تخفيض معدلات البطالة وليس زيادتها. ومن أسباب ذلك التوجه نحو زيادة استخدام عنصر التكنولوجيا في التصنيع أكثر من العمالة؛ فعلى سبيل المثال زادت الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا كنسبة من صادرات التصنيع وبالتالي يزداد معدل البطالة مع زيادتهم.

2- يرتبط معدل البطالة عكسيًا مع نسبة الإعالة العمرية من السكان في سن العمل ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3- يرتبط معدل البطالة طرديًا مع الصادرات متوسطه وعالية التكنولوجيا كنسبة من صادرات التصنيع؛ أي أن البطالة تزداد مع زيادة تلك الصادرات؛ حيث تعد تلك الصناعات كثيفة رأس المال والمعرفة، ويقل حجم العمالة التي تستوعبها كما

أوضحنا سابقًا؛ أي أن زيادة التنوع الاقتصادي بزيادة تلك الصناعات وزيادة صادراتها لا يساعد على حل مشكله البطالة التي تعاني منها مصر.

4- يرتبط معدل البطالة طرديًا مع مؤشر تركز الصادرات ومؤشر التركز الاقتصادي للأنشطة؛ أي تزداد البطالة مع تركز الصادرات وتركز الأنشطة الاقتصادية وتنخفض مع انخفاض درجة تركز الصادرات والأنشطة الاقتصادية؛ أو بمعنى آخر زيادة درجة تنوعهم؛ فانخفاض التركز يعني زيادة عدد الأنشطة الاقتصادية وتنوعها؛ مما يتيح فرص عمل أكبر ومتنوعة تستوعب عمالة بحجم أكبر بمؤهلات متنوعة ودرجات تعليم مختلفة؛ وبالتالي ينخفض معدل البطالة؛ **مما يعني صحه الفرض الذي قامت عليه الدراسة أن هناك علاقة معنوية عكسية بين درجة التنوع الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.**

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري عديدة ما بين قطاعات إنتاجية أو خدمية، ومساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة تغيرت بدرجة طفيفة سواء بالزيادة أو النقصان باستثناء قطاع الأنشطة العقارية بالزيادة وقطاع الزراعة والصيد بالنقصان؛ مما يدل على عدم تغير حجمها، وبالتالي عدم تغير درجة التنوع الاقتصادي إلا بنسبة ضئيلة.

2- معظم القطاعات الاقتصادية التي زادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛ زادت نسب التشغيل بها (وإن لم تزد بالنسبة نفسها) ؛ ماعدا الحكومة العامة.

3- تستوعب أربعة قطاعات اقتصادية ما يمثل 63% من العمالة وهي: الزراعة والصيد، تجارة الجملة والتجزئة، التشييد والبناء، الصناعة والتعدين.

4- كان أعلى انخفاض في نسبة التشغيل في قطاع الزراعة والصيد برغم أنه القطاع الأول في استيعاب العمالة؛ حيث يستوعب 20.26% والقطاعات التي استوعبت المشتغلين الذين انخفضت أعدادهم في الزراعة والصيد كانت في معظمها أنشطة خدمية، وكان ذلك بنسب أكبر من زيادة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي.

5- اختلفت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد بنهاية فترة الدراسة عن بدايتها ب7% بالزيادة فقط وإن كانت تلك النسبة تزيد عن القطاع العام.

6- الصادرات تامة الصنع هي أعلى نسبة صادرات وهو يمثل مؤشر جيد لارتفاع مستوى التصنيع وزيادة القيمة المضافة للسلع؛ مما يدل على اتجاه التنوع الاقتصادي للصناعات مرتفعة القيمة المضافة، وإن كانت تلك الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا وليس العمالة.

7- ارتفعت درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد المصري من حيث القيمة وتقترب من الصفر؛ وإن لم تختلف قيمة المؤشر بصورة كبيرة خلال فترة الدراسة (1991–2020)؛ فقد تراوحت بين 0.0817 و0.1403؛ مما يدل على حدوث تغير طفيف جدًا في هيكل الاقتصاد.

8- تذبذبت معدلات البطالة خلال فترة الدراسة؛ وإن لم تتغير قيمة معدل البطالة في بداية ونهاية الفترة؛ حيث بلغت 9.3% ويصل معدل البطالة للمتعلمين تعليم عالي (جامعي وما فوقه) أعلى معدل بطالة؛ كما أن المحافظات والمناطق الحضرية أعلى معدلات بطالة عن مناطق الريف.

9- البطالة في مصر سببها أسباب من جانب الطلب على العمالة وعرضها معًا وليس جانب واحد.

10- أوضحت الدراسة التطبيقية أن هناك علاقة معنوية عكسية بين درجة التنوع الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة في مصر؛ مما يفسر أن

عدم تغير درجة التنوع الاقتصادي إلا بشكل طفيف؛ كما أوضحنا ارتبط بعدم تغير معدلات البطالة خلال فترة الدراسة؛ حيث تذبذبت قيمتها فقط.

التوصيات:

مما سبق يتضح أن زيادة التنوع الاقتصادي يعمل على خفض معدلات البطالة وامتصاص العمالة الزائدة. ويمكن أن تزداد درجة التنوع الاقتصادي في مصر من خلال:

أولًا– زيادة فرص الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة وعدم الاقتصار على تشجيع القطاع الخاص فقط؛ مما يتيح فرص استثمارية أعلى وكبر القطاعات الاقتصادية.

ثانيًا– حل مشاكل قطاعي الزراعة والصناعة باعتبارهم قطاعات إنتاجية تصديرية، وكذلك تستوعب حوالي ثلث حجم العمالة في مصر 34%.

1- في قطاع الزراعة والصيد من خلال:

a. زيادة دعم الخرجين لزيادة التوسع الأفقي وتوفير البنية الأساسية للأراضي الجديدة.

b. تعاون مؤسسات الدولة من بنك زراعي وجمعيات تعاونية وغيره مع المزارعين؛ ليكون الإنتاج حسب المواصفات العالمية لتسهيل التصدير للخارج وزيادة الإنتاج.

c. استخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير المياه وزيادة الرقعة الزراعية.

2- في قطاع الصناعة والتعدين من خلال:

a. تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة بدرجة أكبر من الصناعات المرتفعة التكنولوجيا من خلال:

- توفير البنية التحتية لتلك الصناعات بتكلفة منخفضة تشجع على جذب الاستثمار إليها.
- الاهتمام بالتعليم الفني الذي يوفر عمالة على المستوى المهني المطلوب لتلك الصناعات.
- وضع هذه الصناعات في أولويات التمويل في المؤسسات المالية، وأولويات المميزات الضريبية وتسهيل إجراءات تنفيذها.

b. تشجيع التجمعات الصناعية لزيادة العناقيد الصناعية.

ثالثًا– زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية غير النفطية التي تستوعب عمالة أكبر؛ مثل: قطاع تجارة الجملة والتشييد والبناء من خلال:

- زيادة الحوافز والمميزات التي تقدمها الدولة لتلك القطاعات بشكل أساسي.
- الإعلان والترويج للفرص المتاحة للاستثمار بالدولة.

رابعًا– تشجيع الصادرات السلعية غير النفطية من خلال المناطق الحرة ومؤسسات الدولة التي تهتم بالتصدير.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Chiang, S. hen. (2009). The effects of industrial diversification on regional unemployment in Taiwan: Is the portfolio theory applicable? *Annals of Regional Science*, *43*(4), 947–962. https://doi.org/10.1007/s00168-008-0219-x

2. Esanov, A. (2012). Economic Diversification : Dynamics , Determinants and Policy Implications. *Revenue Watch Institute*, *8.*, 1–26.

3. Izraeli, O., & Murphy, K. J. (2003). *The e ¤ ect of industrial diversity on state unemployment rate and per capita income*. 1–14.

4. Owan, V. J., Ndibe, V. C., & Anyanwu, C. C. (2020). *Diversification and Economic Growth in Nigeria (1981- 2016): An Econometric Approach Based on Ordinary Least Squares (OLS)*. *4*(4).

5. Tesfay, T. G. (2016). *The Contribution of Export Diversification for Economic Growth in Ethiopia*. 21–26.

6. Udeh, S. C., Onuoha, D. A., & Nwokorobia, C. (2021). Diversification of Nigeria's economy: Option for sustainable growth. *International Journal of Development and Management Review*, *16*(1), 219–236. https://www.ajol.info/index.php/ijdmr/article/view/208160

المراجع باللغه العربية:

7. البنداري، خ. ع. (2010). *أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد*

المصري. 18–41.

8. كتاب الإحصاء السنوي– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– مصر– أعداد مختلفة.

9. النشرة السنوية للقوى العاملة– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– مصر– أعداد مختلفة.

10. الجابوري، ب. م. (2007). البطالة في مصر– واقعها والآفاق المستقبلية لحلها. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *مج 9*، *ع 4*، 243–259.

11. العمري، ا. ع. ا.–أ. (2018). حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، *26*(3)، 57–73.

12. حسين، ب. ب. ج.–ب. ا. (2018). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2013–2017. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال– جامعه أحمد درايه– الجزائر*، *مج 2*، *ع 6*، 116–127.

13. صبرينه، ب. ش. (2020). التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تحليلية. *جامعة 8 ماى– كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– الجزائر*.

14. عبدا لقادر، ع.–ح. ب. ع. (2018). دور تدفقات الاستثمارات الأجنبية في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002–2016). *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية– جامعة لونيسى–الجزائر*، *18*، 121–133.

15. عقون، س. (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية–– حالة الجزائر. *رساله ماجستير– كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– الجزائر*، 1–226.

16. علال، ب. ب. (2021). واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي : دراسة تجريبية. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، *7*(2)، 503–519.

17. مروة، ب. (2017). محاولة قياس أثر الاستثمار العمومي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر(1990–2015) دراسة تحليلية قياسية. *رساله ماجستير– كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– الجزائر*.

18. هدى، ك. (2019). دور الإنفاق الحكومي في التنويع الاقتصادي– دراسة تحليلية قياسية– حالة الجزائر للفترة 2020/2019. *كليه العلوم الاقتصادية. العلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة أحمد درايه– ادرار– الجزائر*.

مواقع على الإنترنت:

www. unctadstat.unctad.orgقاعدة بيانات الانكتاد.

www.worldbank datdbase.org قاعدة بيانات البنك الدولي.

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية - www.worldbank database.org

[2] قاعدة بيانات مؤشرات التنمية– البنك الدولي – www.worldbankdatabase.org

[3] الكتاب الإحصائي السنوي– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– أعداد متفرقة– مصر.

[4] النشرة السنوية المجمعة للقوى العاملة– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مصر – 2020.

[5] تعد تايوان وهونج كونج وسنغافوره وكوريا الجنوبيه وإسرائيل من الدول المتقدمة.

[6] البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

[7] المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 114
August 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233